Towards a security architecture for the Mediterranean: A challenge for Euro-Mediterranean relations

The Euro-Mediterranean network of think tanks **EuroMeSCo** will hold its annual conference "**Towards a security architecture for the Mediterranean: A challenge for Euro-Mediterranean relations**" in Brussels on 13-15 April with the clear objective to contribute to the EU Global Strategy on Foreign and Security Policy.

Energy Security as a Priority for Europe's Foreign Policy

High Representative and Vice President Federica Mogherini will give a special address on Energy Security in the context of a high level conference on the EU Global Strategy organised by the Aspen Institute and CEPS.

During the two day event participants from policy making, think tanks and civil society will also discuss the implications of energy as a security issue for the Transatlantic relationship, energy diplomacy, and the role of energy in trade and climate issues.

بارودي لـ «الشرق»: لاستكمال المتطلبات التشريعية لقطاع النفط والغاز

"الشرق"

7- 3- 2016

يبدو أن مركب «التنقيب عن النفط في لبنان» أضاع بوصلته في البحر السياسي الهائج، فتارة تضربه أمواج التجاذبات حول مراسيمه وترسيم الحدود البحرية، وطوراً يقذف به التلهّي بالإستحقاقات المستجدة إلى جهة يضيع فيها الأمل في إمكان الإفادة من الفرصة الذهبية.

وفي انتظار الوعي السياسي لترجمة الحلم إلى حقيقة، يبقى الخبراء «المحرّك الوحيد» لملف النفط، إذ دعا الخبير في قطاع النفط والغاز رودي بارودي الرئيس التنفيذي لشركة «الطاقة والبيئة القابضة» وهي شركة استشارية مستقلة مقرّها قطر، السلطات اللبنانية إلى «العمل بجدية لحماية مصالحه الخاصة، بدءاً باستكمال المتطلبات التشريعية لقطاع النفط والغاز واستئناف الجهود لتحديد المنطقة الإقتصادية الخالصة، وقال لـ»الشرق»: نتمنى ألا تكون هذه العملية معقدة، للتأكد من أن لبنان لن يفوّت نصيبه العادل من الثروة النفطية، خصوصاً أن إسرائيل هي أحد ثلاث دول في المنطقة، إضافة إلى سوريا وتركيا، التي لم توقع ولم تصادق على اتفاق الأمم المتحدة الذي يرعى قانون البحار».

وشدد على «ضرورة إعادة إحياء المحادثات مع قبرص لتعيين الحدود البحرية، بما يوجب على الجانبين الطلب من الولايات المتحدة تفعيل مساعيها للمساعدة في تحديد النقطة الحدودية الثلاثية جنوبي لبنان، حيث تتقاطع المناطق الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل».

أضاف: إن توحيد الإنتاج بين منطقتي امتياز نفطي المتاخمتين بين لبنان وقبرص من جهة، واستئناف العمل التشريعي اللبناني من جهة أخرى، يساهمان في تحسين الاستقرار الاقتصادي وتوفير المزيد من الاستقرار السياسي. وفي حال احتاجت بيروت إلى نيقوسيا فستجدها شريكاً يرغب في المساعدة على مختلف المستويات.

وقال بارودي رداً على سؤال، إن قبرص تسعى إلى «تحقيق مكاسب تاريخية تتخطّى أبعاد اقتصادها وحتى حدودها الجغرافية»، معتبراً أنها «مركز الطاقة في المنطقة، وبالتالي كل خطوة تتخذها نحو تحقيق هذا الطموح، تزيد أيضاً من فرص الدول المجاورة لها في بناء قطاعات النفط والغاز فيها».

ونوّه في هذا السياق، بتقديم قبرص «نماذج إيجابية للدول الأخرى في المنطقة»، لافتاً إلى التقدم القبرصي المزدوج على صعيد عملية السلام وقطاع النفط والغاز وإطلاع الموظفين الحكوميين، أبناء وطنهم على كل مراحل التقدم بشفافية كاملة وواضحة».

وقال: «أثبتت قبرص بوضوح التزامها التعاون كوسيلة لصناعة الطاقة الإقليمية المتناغمة والتي من شأنها أن تضفي فوائد جمّة اقتصادياً واجتماعياً وكذلك أمنياً، على جميع الدول المشاركة وسكانها. ونحن جميعاً مدينون لقبرص، ويحتاج القادة في لبنان إلى إظهار المبادرة عينها، والإبتكار والمبادرة والاهتمام عينه بمصالح الأجيال المقبلة».

وجدد التأكيد أن «صناعة الطاقة النامية تقدّم وعوداً بمنح حافز إضافي هائل للقادة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لمواصلة العمل بزخم على إعادة توحيد الجزيرة».

ورأى بارودي رداً على سؤال عن اختيار قبرص شركة «نيوز جيوسيستمز» الأميركية التي تتخذ من كاليفورنيا مقراً لها، لتكوين قاعدة بيانات متطورة وحديثة وشبه أكيدة لمخزون النفط والغاز للبرّ القبرصي وشاطئه، أن «خريطة قبرص النفطية الجديدة ستضيف دليلاً جديداً على تواجد ودائع من الغاز والنفط في شرق البحر المتوسط، وبفضل مجموعة البيانات التي حصلت عليها «نيوز»، يبدو مستقبل

لبنان واعداً في هذا المجال أكثر من أي وقت مضى».

واعتبر أن «اكتشاف شركة «ايني» الإيطالية حقل غاز عملاق في المياه المصرية والمتاخم لقطاع «توتال» البحري في قبرص، وآخر أخبار الإستكشافات الآتية من سوريا، مؤشرات مشجعة ذات دلالة على أهمية هذا القطاع في المنطقة، علماً أن الاتفاق الموقع بين نيوز» والحكومة القبرصية يخوّل الشركة توسيع أعمالها الى المياه القبرصية اضافة الى عملها في البحر وسواحل الجزيرة».

وسئل بارودي عن السبل الآيلة إلى إنقاذ قطاع الكهرباء في لبنان، فقال: «إن معملي الزهراني ودير عمار تم بناؤهما أساساً، في إطار تنفيذ خطة نهوض وطني وُضعت عام 1994، ليعملا على الغاز الطبيعي وليس على الديزل أويل، بناءً على نصيحة من شركة كهرباء فرنسا، لما يؤمّنه استعمال الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة من وفر في كلفة الإنتاج، وتخفيف الضرر على البيئة. لكن المناكفات السياسية والمزاجيات الشخصية لبعض المسؤولين منذ العام 2002 عطلت المشروع، ما كبّد الخزينة مبالغ طائلة عن مشتقات نفطية».

وأضاف: «بما أن خط الغاز العربي الذي بدأ العمل على إنجاز بعض أجزائه، ونتيجة ما يجري في المنطقة، جعل من المستحيل في المدى المنظور استكماله والإفادة منه. وبما أن تشغيل معامل الكهرباء على الغاز الطبيعي بات متعذراً من دون وجود محطات تخزين، وتسييل الغاز الطبيعي بالقرب من معامل الإنتاج أمراً لا بد منه ولا بديل عنه، أصبح لزاماً على الدولة أن تبدأ بشراء أو استئجار او إنشاء محطة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي وتسييله لزوم معملي الإنتاج في الزهراني ودير عمار، حيث تقام محطة عائمة في كل منهما ولو احتاج ذلك الى توسيع المرفأ أو إنشاء سدّ للأمواج لحماية المحطة من العوامل البحرية».

ورأى في الوقت نفسه، أن إنشاء المحطتين يؤدّي إلى وفر هائل في ثمن المحروقات، ما يؤدي بدوره إلى خفض الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان وتخفيف نسبة الدين والفوائد المترتبة عليها، خصوصاً أن إمكانات الدولة – مؤسسة كهرباء لبنان، في مجال جباية مستحقاتها ومنع الإعتداء على شبكاتها لا تزال محدودة، ما يخفض قدرتها على لجم العجز أو مواجهته بتفعيل الجباية.

واعتبر أنه «من الأفضل استئجار محطة عائمة في كل معمل، على أن يكون المورد صاحب خبرة عالمية في هذا المجال، ولديه القدرة على

أن يورد الغاز الطبيعي بالاضافة الى المحطة في الوقت نفسه، لما في ذلك من وفر في الكلفة والإشراف والمراقبة، بحيث ينص دفتر الشروط الموحد على أن يتم التعاقد على طريقة مفتاح باليد، أي أن تحصل مؤسسة الكهرباء على الغاز الطبيعي الذي تحتاج إليه معاملها بشكل واضح ومحدد الكميات والكلفة، وهي الطريقة التي اعتمدتها دول عدة بينها الكويت، ودبي والأردن».

أجرت الحوار ميريام بلعة

http://elsharkonline.com/ViewArticle.aspx?ArtID=80658

Meeting with Patriarch Bechara Boutros al-Rahi□□

اتفاق الطاقة بين قبرص" ولبنان يعطي دفعة للإستقرار" بارودي: على السلطات اللبنانية حماية مصالح البلد

المركزية لفت كبير الخبراء في قطاع النفط والغاز رودي بارودي الرئيس التنفيذي لـ"شركة الطاقة والبيئة" القابضة ومقرّها قطر، إلى أن "قبرص تسعى إلى تحقيق مكاسب تاريخية تتخطى أبعاد اقتصادها وحتى حدودها الجغرافية"، مشيراً إلى أنها "مركز الطاقة في المنطقة، أي أن كل خطوة تتّخذها نحو تحقيق هذا الطموح، تحّسن أيضاً من فرص جيرانها في بناء قطاعات النفط والغاز فيها".

كلام بارودي جاء في كلمة ألقاها في "مؤتمر الطاقة" الذيُعقد على مدى يومين في نيقوسيا، حيث أشاد بتقديم قبرص نماذج إيجابية للدول الأخرى في المنطقة، وقال: ما يثلج الصدر "التقدم القبرصي المزدوج" على صعيد عملية السلام، وقطاع النفط والغاز، وإطلاع الموظفين الحكوميين أبناء وطنهم على كل مراحل التقدم بشفافية كاملة وواضحة.

وحث السلطات اللبنانية على "العمل بجدية لحماية مصالح بلدهم الخاصة، بدءاً من استكمال المتطلبات التشريعية لقطاع النفط والغاز، واستئناف الجهود لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة". وحّذر من أن "تكون هذه العملية معّقدة للتأكدٍ من أن لبنان لن يفوّت نصيبه العادل من الثروة النفطية، خصوصاً أن إسرائيل هي واحدة من ثلاث دول في المنطقة إضافة إلى سوريا وتركيا، التي لم

توقّع ولم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة التي ترعى قانون البحار". وشدد على "ضرورة إعادة إحياء المحادثات مع قبرص لتعيين الحدود البحرية، وينبغي في هذا الإطار أن يطلب الجانبان من الولايات المتّحدة تفعيل مساعيها الحميدة للمساعدة في تحديد النقطة الحدودية الثلاثية جنوبي لبنان حيث تتقاطع المناطق الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل".

وأضاف: إن اتّفاقية توحيد الإنتاج بين منطقتي امتياز نفطي المتاخمتين بين لبنان وقبرص واستئناف العمل التشريعي اللبناني، سيساهمان بشكل كبير في تحسين الاستقرار الاقتصادي وتوفير المزيد من الاستقرار السياسي. وفي حال احتاجت بيروت إلى نيقوسيا فستجد شريكاً مستعدّا للمساعدة على مختلف المستويات.

فقد أثبتت قبرص بوضوح التزامها بالتعاون كوسيلة لصناعة الطاقة الإقليمية المتناغمة التي من شأنها أن تضفي فوائد اقتصادية واجتماعية وحتى أمنية هائلة لجميع الدول المشاركة وسكانها.

وقال: في الواقع نحن جميعاً مدينون لقبرص، ويحتاج القادة في لبنان إلى إظهار المبادرة عينها والاهتمام ذاته بمصالح الأجيال القادمة.

والجدير ذكره، أن "المنتدى المتوسطي السابع للنفط والغاز" كان فرصة للتأكيد مرة جديدة، أن صناعة الطاقة النامية تقدّم "وعوداً بمنح حافز إضافي هائل" للقادة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في البلاد لمواصلة "العمل بزخم على إعادة توحيد الجزيرة".

Energy revenues can open way to whole new future for Cyprus – expert

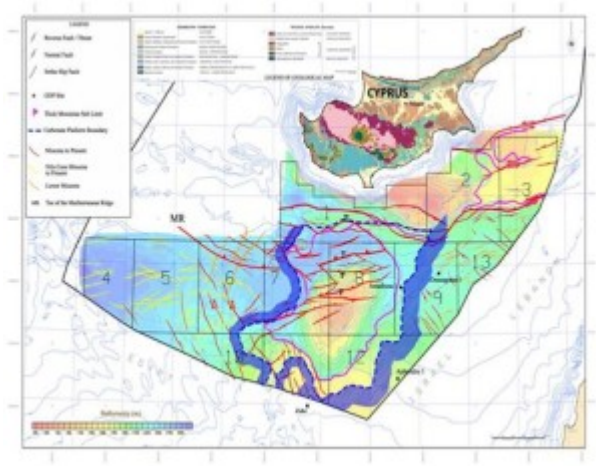

NICOSIA, Cyprus: Oil and gas figure to unlock historic gains for Cyprus that go far beyond economics and even its own

borders, a senior industry veteran told a two-day energy conference in Nicosia as it wrapped up last week.

“Cyprus is the region’s natural energy hub, meaning that every step it takes toward realizing that ambition also improves its neighbors’ chances of building their own oil and gas sectors,” said Roudi Baroudi, CEO of Qatar-based Energy and Environment Holding (EEH), an independent consultancy.

For good measure, he told the audience at the 7th Mediterranean Oil & Gas Forum, the rapidly emerging energy industry also “promises a huge added incentive” for leaders of the country’s Greek Cypriot and Turkish Cypriot communities to continue “rebuilding momentum for reunification.”

Cyprus has been divided since 1974, when Turkish troops occupied the northern third of the island in response to a Greek-sponsored coup. Now a new United Nations-backed peace process has received a welcome boost from the warming relationship between President Nicos Anastasiades, who heads the internationally recognized Republic of Cyprus (ROC), and Turkish Cypriot leader Mustafa Akinci. The two even made a joint appearance at last month’s World Economic Forum in Davos, Switzerland.

EEH’s Baroudi, who has worked in the industry for more than 30 years, also applauded Cyprus for setting positive examples for other countries in the region.

“It is gratifying when public officials recognize a historic opportunity before their compatriots and actively participate in making it happen,” he told a panel audience, and “Cyprus’ dual progress on both the peace process and the oil and gas sector should instill hope in all of its neighbors.”

Indeed, the ROC was heavily represented at the forum, with keynote addresses delivered by each of Foreign Minister Ioannis Kasoulides, Energy, Commerce, Industry, and Tourism

Minister Yiorgos Lakkotrypis, and President Anastasiades himself. Numerous other officials were also on hand for various sessions, as were high-level participants from foreign governments and major international corporations.

Baroudi also urged the authorities in his own country, Lebanon, to get serious about protecting its own interests, starting with efforts to define its Exclusive Economic Zone (EEZ). This process could be complicated, he warned, by the fact that Israel – with which Lebanon has no diplomatic relations – is one of three countries in the region, along with Syria and Turkey, that have neither signed nor ratified the UN Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). To make sure Lebanon's doesn't miss out on its fair share of any revenues, he argued, talks to set the maritime boundary with Cyprus should be revived, and both sides should request "the good offices of the United States to help define the southern tripoint where their EEZs come together with Israel's."

If and when Beirut reaches out to Nicosia, he predicted, it will find a willing partner.

"Cyprus has clearly demonstrated its commitment to cooperation as the route to a harmonious regional energy industry that would impart enormous economic, social, and even security benefits to all participating countries and their populations," Baroudi told his audience. "In fact we all owe Cyprus our gratitude. Lebanon's leaders need to show the same initiative, the same imagination, and the same concern for future generations."

بارودي: الطاقة بين قبرص ولبنان "دفعة للاستقرار"

اعتبر احد كبار الخبراء في قطاع النفط والغاز رودي بارودي أمام مؤتمر الطاقة الذي اختتم امس في نيقوسيا، "ان قبرص تسعى لتحقيق مكاسب تاريخية تتخطّى أبعاد إقتصادها وحتى حدودها الجغرافيّة"، مشيرا الى ان قبرص هي مركز الطاقة في المنطقة، أي أنّ كلّ خطوة تتّخذها نحو تحقيق هذا الطموح تحسّن أيضاً من فرص جيرانها في بناء قطاعات النفط والغاز فيها".

وأشاد بارودي الذي يعمل في هذه الصناعة منذ نحو 3 عقود وهو الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة والبيئة القابضة" وهي شركة استشارية مستقلة مقرها قطر، بقيام قبرص تقديم نماذج إيجابية للدول الأخرى في المنطقة، مشيرا الى "التقدم القبرصي المزدوج" على صعيد عملية السلام وقطاع النفط والغاز واطلاع الموظفين الحكوميين أبناء وطنهم على كل مراحل التقدم بشفافية كاملة وواضحة.

وحضّ السلطات في لبنان على العمل بجدية لحماية مصالحه الخاصة، بدءا باستكمال المتطلبات التشريعيّة لقطاع النفط والغاز واستئناف الجهود لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، محذرا من أن تكون هذه العمليّة معقّدة، "للتأكد من أنّ لبنان لن يفوّت نصيبه العادل من الثروة النفطية، وخصوصا أن إسرائيل هي احد ثلاث دول في المنطقة، إضافة إلى سوريا وتركيا، التي لم توقّع ولم تصدّق على اتفاقية الأمم المتحدة التّى ترعى قانون البحار". واكد ضرورة إعادة إحياء المحادثات مع قبرص لتعيين الحدود البحرية، "بما يوجب على الجانبين الطلب من الولايات المتّحدة تفعيل مساعيها للمساعدة في تحديد النقطة الحدوديّة الثلاثية جنوبي لبنان، حيث تتقاطع المناطق

الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل".

ورأى أن اتّفاقية توحيد الإنتاج بين منطقتَي امتياز نفطي المتاخمتين بين لبنان وقبرص واستئناف العمل التشريعي اللبناني "سيساهمان في تحسين الاستقرار الاقتصادي وفي توفير المزيد من الاستقرار السياسي"، مؤكداً أنّه في حال احتاجت بيروت إلى نيقوسيا "فستجد شريكاً مستعدّاً للمساعدة على مختلف المستويات"".

وفقاً لبارودي، أثبتت قبرص بوضوح التزامها التعاون كوسيلة لصناعة الطاقة الإقليمية المتناغمة "التي من شأنها أن تضفي فوائد اقتصاديّة واجتماعيّة وحتى أمنيّة هائلة لجميع الدول المشاركة وسكانها". وقال "نحن جميعاً مدينون لقبرص، ويحتاج القادة في لبنان إلى إظهار المبادرة عينها، والخيال والاهتمام عينه بمصالح الأجيال المقبلة".

يذكر ان المنتدى المتوسّطي السّابع للنفط والغاز كان فرصة للتاكيد مجددا على أنّ صناعة الطاقة النّامية تقدّم وعوداً بمنح حافزاً إضافياً هائلاً للقادة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لمواصلة العمل بزخم على إعادة توحيد الجزيرة. وقد تمثلت جمهورية قبرص المعترف بها دوليّاً، بمداخلات قيمة لرئيس الجمهورية نيكوسان استاسيادس، ووزير الخارجية يوانيسكا سوليدس، ووزير الطاقة والتجارة والصناعة والسياحة يورجوسلا كوتريبيس، اضافة الى مسؤولين ومشاركين رفيعي المستوى من الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية الكبرى.

Cyprus building relations for regional stability

The government's main objective was the development of the island's hydrocarbon resources to benefit all Cypriots and future generations, President Nicos Anastasiades said on Tuesday, and its policy was to build relations that led to regional stability and peace.

Addressing the 7th Mediterranean Oil and Gas Forum in Nicosia, the president said Cyprus' policy has traditionally been based on regional cooperation and the establishment of good and long lasting relationships with all of our neighbours.

"After all, economic partnerships enhance political partnerships," he said. "Cooperation in the hydrocarbons sector can feed into the political relations between countries in the region, building the foundations for regional stability and peace."

The need for energy partnerships, he said, can ease tensions, freeze, and even put an end to political conflict.

"The reason for this is simple: countries will need to maintain open channels of communication at the political level, in order to be able to successfully cooperate in the energy sector."

Anastasiades said regional cooperation was of paramount importance, as he noted the significance of the three high-level meetings held between Cyprus, Egypt and Greece.

"The overall volatile situation in the area, conflicts with regards to the delimitation of maritime zones, the instability

in Syria and the continuation of traditional animosities, are just some of the issues that create uncertainties in our efforts to develop the region’s hydrocarbons wealth,” he said.

Cyprus has its own problems with Turkey, which occupies the northern part of the island.

Turkey disputes the Republic’s right to explore for hydrocarbons, claiming that Turkish Cypriots should also have a say. It has repeatedly tried to disrupt the Republic’s exploration programme.

Anastasiades had said in the past that the Cyprus problem needed to be solved first before Turkish Cypriots could get involved.

But he has also said that the island’s natural resources belonged to all Cypriots.

“Our main objective is the optimal and sustainable development of the island’s hydrocarbon resources that will benefit all Cypriots and future generations,” he said on Tuesday.

What was urgently required in most cases, he said, was to build trust and “this essentially translates to all parties respecting international law, as well as the sovereignty and the sovereign rights of neighbouring countries.”

غاز لبنان… إسرائيل لن تنتظر

حصة كبيرة في حقل BRITISH GAS أدّى شراء الشركة البريطانية للغاز أفروديت القبرصي، واكتشاف حقل «زهر» (أكبر حقل غاز في العالم) في مصر أخيراً، قرب نطاق قبرص البحري، الى عودة اهتمام الشركات العالمية بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. هذه التطورات تضع لبنان أمام فرصة جدية قد ترفع من أسعار بلوكاته، وتعيده إلى

دائرة الاهتمام مجدداً. ولكن، رغم هذه الاكتشافات، والاثباتات على اختزانه كميات ضخمة من النفط، لا يزال لبنان غائبا عن الساحة الاقليمية، في حين يُفترض أن يكون معنياً بكل ما يحصل من حوله.
السؤال المكرر: ماذا سيكون مصير مياه لبنان الاقليمية المتاخمة للبحر الفلسطيني والتي باتت موضع نزاع حدودي مع الكيان الصهيوني؟ وفي حال تحالفت مصر وقبرص واسرائيل بغية تصدير الغاز الى أوروبا، هل يكون لبنان خارج الخريطة الاقليمية لتصدير منتجاته النفطية؟

إيفون صعيبي

في وقت تتسابق الدول الاقليمية على البدء في عمليات التنقيب عن النفط، ورغم الدراسات التي تؤكد وجود كميات واعدة من النفط والغاز ضمن الحدود اللبنانية، لم يتم حتى الآن البناء على هذه الداتا، ووضع منهجية واضحة لاستثمارها. فيما يعمل العدو الاسرائيلي بحراً وبراً لاختصار المراحل واستخراج موارده البترولية، ولا يضيّع فرصة لاغتصاب الثروات اللبنانية.

تبلغ مساحة الاقتطاع الاسرائيلي من البحر اللبناني 860 كلم مربعاً تغطي مكامن واعدة من البترول والغاز. وبحسب بعض الخبراء، اعتمد اللبنانيون لدى ترسيم الحدود البحرية طريقة الـ «جي بي أس»، فيما اعتمد الإسرائيليون لأخذ الإحداثيات على الأقمار الاصطناعية. ولو حصلت عملية الترسيم بالطريقة الدقيقة التي اعتمدها لبنان وليس بحسب تلك التي اعتمدتها اسرائيل، لكانت البلوكات 8 و9 و10 كاملة ضمن الحدود اللبنانية، ولما تمكنت اسرائيل بالتالي من اغتصاب جزء كبير منها.
هذا الخطأ، بحسب خبراء نفطيين، يتحمل مسؤوليته الجانب اللبناني عندما وافق قبل أعوام على طريقة ترسيم الحدود البحرية. وبرغم محاولة السلطات اللبنانية تصحيح هذا الخطأ وتقديم وثائق للأمم المتحدة، الا ان اسرائيل رفضت متذرعة بالاتفاق الموقّع مع قبرص لترسيم الحدود. وبحسب الخبراء أنفسهم، من الضروري الإسراع في اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع اسرائيل من سرقة البترول والغاز من المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان، والقيام بالاجراءات القانونية لبت الاتفاقية مع قبرص، إما بإبرامها أو بإلغائها، والحرص بالتالي على عدم تعريض حقول النفط العائدة للبنان الى خطر السرقة من الجانب الاسرائيلي. كما ينبغي على الحكومة اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لاستعادة الحدود البحرية الجنوبية المعلنة.

لبنان لا يزال سباقا
زياد عبس أنه «رغم التأخير Petroserv يؤكد المدير التنفيذي لشركة في اقرار المرسومين، لا يزال لبنان سابقاً لكل دول حوض المتوسط على صعيد الابحاث. التأخير أعطانا وقتاً اضافياً للتعمق في الدراسات، ولبنان انتهى من المسح البري، ويدرك أن لديه أجود أنواع الغاز وبكميات كبيرة في البحر. ما حصل في مصر، إلى جانب تطورات قبرص، يؤكد وقوع لبنان ضمن منطقة غنية بالنفط والغاز، ما أدى إلى رفع أسعار بلوكاته البحريّة، وأعاد اهتمام الشركات بعدما أبعدها تأخير المراسيم والظروف الامنية والسياسية غير المستقرة». وأوضح أن الدول المحيطة بالحوض «تقوم بتحسين قوانينها الضرائبية والمالية ناهيك عن أمورها اللوجستية، ما يجعل الشركات أكثر اهتماماً بالاستثمار لديها نظراً الى ظروفها المستقرة. وإذا أراد لبنان استعادة اهتمام الشركات سيكون عليه الاستعجال في إصدار المراسيم. فهذا هو الوقت المناسب لمتابعة الاعمال التحضيرية والاستفادة من الثروات المرتقبة لدينا بشكل صحيح».

ودعا عبس الى اقرار المرسومين «في أسرع وقت ممكن، والبدء باعطاء التراخيص للشركات لا سيما في ظل امكانية مساهمة شركات عالمية في عمليات التنقيب والإنتاج من حقلي «كاريش» و»تانين» القريبين من البلوكات 8 و9 في المياه اللبنانية، ما يزيد من امكانية سرقة اسرائيل للغاز اللبناني من خلال الحفر أفقيا تحت مياه المتوسط. تضاف الى ذلك المفاوضات الجارية بين إسرائيل وبعض الشركات الاوروبية لنقل الغاز الإسرائيلي والقبرصي والمصري الى اوروبا. لذا ان لم نبدأ في استخراج مواردنا في أسرع وقت، فستكون معرضة لخطرين: الاول السرقة والثاني هو خسارة قيمتها، اذ سنخسر زبوننا الاساسي أوروبا. ويكمن الحل الامثل في اعادة ترسيم الحدود البحرية في المنطقة الجنوبية، عندها يمكن تقسيم البلوكات 8و9 الى قسمين وتلزيم القسم الجنوبي منها بالتراضي بما يضمن حق لبنان بالحفاظ على ثرواته ويحد من امكانية اقتناصها من الجانب الاسرائيلي.» وبحسب ادارة معلومات الطاقة (Energy Information Administration فان الحوض المشرقي الممتد من سوريا مروراً بلبنان وقبرص (EIA، واسرائيل، وصولا الى مصر، يحتوي على 122 تريليون قدم مكعب من المواد النفطية.وقد تم مؤخراً اكتشاف حوالي 30 تريليون قدم مكعب في مصر، فيما لم يُكتشف في قبرص حتى الآن سوى 5 تريليونات.من هنا يتوقع الخبراء ان تحتوي المياه اللبنانية على أكثرية المكامن النفطية المتبقية، والموزعة بطريقة عشوائية.

السرقة مستحيلة؟

من جهته، يؤكد الخبير النفطي رودي بارودي «ان سرقة النفط على عمق 2400 متر أمر صعب جدا، ومن المستحيل ان توافق شركات عالمية بحجم نوبل واياني وتوتال وغيرها على اغتصاب مخزون دولة أخرى. كما أن ليس من مصلحة اسرائيل افتعال المشاكل في هذا الوقت تحديداً، اذ ان هدف هذه الشركات الاستفادة من الثروة النفطية، كما أنه ليس سهلاً التنقيب بطريقة افقية لمساحة تتخطى كيلومترين». وأضاف: «لدينا قطاع واعد، اذا استُثمر بطريقة سليمة بعيداً عن المناكفات السياسية والسمسرات، سيغير وجه لبنان. لذا علينا التحرك والبت في الموضوع سريعاً لأن لبنان في صلب خارطة الحوض المشرقي ويملك امكانيات كبيرة. أما بالنسبة الى ترسيم الحدود والمنطقة المتنازع عليها، فلا يمكن حلها الا بعد اقرار المرسومين العالقين في مجلس الوزراء، ومن ثم التفاوض مع الامم المتحدة والولايات المتحدة، بما انها الوسيط الابرز لتصحيح عملية ترسيم الحدود مع اسرائيل». وقد شارفت المفاوضات بين لبنان وقبرص لوضع نموذج اتفاق للغاز بين البلدين على الانتهاء. وهذا من شأنه ان unitization يؤدي الى تحديد شروط الاحتياطي المشترك والعائدات المحتملة بين لبنان وقبرص التي تشكل مركزا مهما في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بفضل موقعها الجغرافي، وكونها عضوا في الاتحاد الاوروبي. فهل تستفيق الحكومة قبل فوات الاوان أم أن لبنان، وكالعادة، سيصل الى الحفل متأخرا؟

هل يلتئم مجلس الوزراء بحكم "الضرورة" لإقرار مراسيم النفط؟ هيئة إدارة البترول تتحرّك في

اتجاه المعنيين محذرة من الخطر الإسرائيلي بارودي: للحدّ من هدر الوقت في هذا القطاع الاقتصادي المهم والحساس

تتسارع التطورات على الساحة النفطية الدولية، ولا سيما من الجهة الإسرائيلية حيث العمل على استكمال الإستكشاف والتنقيب عن الذهب الأسود والغاز وصولاً إلى الإنفتاح على الأسواق التسويقية في أوروبا وغيرها، في حين ينأى لبنان عن الإفادة من ثروته النفطية ويكتفي بالتقاط أنفاسه خوفاً من تعديات إسرائيلية محتملة على حدوده النفطية.

واستغربت مصادر متابعة عدم تحريك الدولة ساكناً اتجاه هذا الملف، فيما أن ما كشفته "داتا المسح الجوي للبرّ اللبناني" حول توفر مخزون بترولي في مناطق محددة في البرّ يشكل نتائج أولية مشجعة، وأن هذه الخلاصات نتيجة المسح الجيولوجي الجيوفيزيائي الجوي لمنطقة لا تتجاوز مساحتها 6000 كلم 2، 4000 منها في الشمال و 2000 منها تمثل الساحل اللبناني.

ولفتت إلى أن التركيبة الجيولوجية لهذه المنطقة تمتد باتجاه البقاع الاوسط وتعطي مؤشرات ايجابية عن احتمال وجود نفط في هذه المنطقة أو غاز أو كلاهما.

في غضون ذلك، تسارع هيئة إدارة قطاع النفط في لبنان، الخطى سعياً لتحقيق "الضرورة"، إلى حث المسؤولين المعنيين على أهمية إقرار مرسومي النفط المتعلقين بعقد تقاسم الأرباح مع الشركات وبتحديد البلوكات البحرية، والقانون الخاص بالضريبة على الأنشطة النفطية.

وعمدت الهيئة في هذا السياق، إلى رفع تقرير منذ أسبوعين، إلى كل

من وزير الطاقة والمياه أرتور نظريان، تنذر فيه من الخطر الإسرائيلي الداهم على الحدود حيث يتم تطوير حقول نفطية ومنها حقل "كاريش" القريب من الحدود البحرية اللبنانية.

وأرسل الوزير نظريان بدوره نسخة من التقرير إلى كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة تمام سلام ووزير الخارجية جبران باسيل، بهدف استنفار القوى واتخاذ القرار السياسي القاضي بتحديد موعد جلسة قريبة لمجلس الوزراء لإقرار مرسومي النفط لاستكمال دورة التراخيص الأولى.

بارودي: القطاع فرصة للمصالحة

الخبير النفطي رودي بارودي شدد رداً على سؤال لـ"الشرق"، على "أهمية دعوة الرئيس بري إلى إقرار مراسيم إدارة البترول من داخل مجلس الوزراء، من أجل الحدّ من هدر الوقت في هذا القطاع الاقتصادي المهم والحساس بالنسة إلى لبنان، في حين تحاول دول المنطقة والشركات العالمية الإفادة من العامل الزمني من خلال تعزيز التعاون وتكثيف الإستكشافات. من هنا، ضرورة إدراج هذا الموضوع على طاولة الحوار والسعي إلى إقرار ما يلزم من مراسيم وقوانين، لبنان في أمسّ الحاجة إليها".

وليس بعيداً، أكد "ضرورة الإنتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على نموذج اتفاق Unitization للغاز بين لبنان وقبرص، الأمر الذي يؤدي الى تحديد شروط الإحتياطي المشترك عائدات/تسييل المحتملة بين البلدين، لكون قبرص تشكّل مركزاً مهماً من الـ "ENERGY HUB في شرق البحر الأبيض المتوسط نظراً إلى موقعها الجغرافي، إضافة إلى كونها عضواً في الإتحاد الأوروبي".

وإذ لفت إلى أن "هذا القطاع الاقتصادي يجب أن يكون فرصة للمصالحة بين جميع اللبنانيين، بغية التوافق في ما بينهم لما فيه مصلحة أكيدة وكبيرة للشعب اللبناني بكل فئاته"، قال بارودي: المرحلة الراهنة مناسبة جداً لمتابعة الأعمال التحضيرية في ظل بلوغ سعر برميل "برنت" 47 دولاراً، للتمكن من استغلال الودائع المرتقبة للبنان، إذ أن أي اكتشافات ستساعد حتماً في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر.

نص التقرير

وهنا نص التقرير الذي رفعته هيئة إدارة قطاع النفط إلى الوزير

نظريان الذي بدوره أرسل نسختين منه إلى بري وسلام وباسيل:

أولاً: سبق لهيئة إدارة قطاع البترول أن أعدت سابقاً تقريراً – تقنياً لمعالي وزير الطاقة والمياه بتاريخ 16/7/2013 حول المكامن الجنوبية اللبنانية والخطر الإسرائيلي على الموارد البترولية اللبنانية جنوب المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية وبالتحديد على الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة.

وتضمّن التقرير يومها شرحاً تفصيلياً للاعتداءات التي تقوم بها إسرائيل على الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة ولا سيما عند نقطة تبعد نحو 9 كلم عن الحدود اللبنانية الفلسطينية في المياه البحرية، وما يُسمى من قبل العدو الإسرائيلي بحقل غاز «كاريش»، لجهة إمكانية شفط الموارد البترولية اللبنانية.

ثانياً: يهم هيئة إدارة قطاع البترول وبعد المعلومات الجديدة – التي استقصتها الهيئة حول قيام العدو الإسرائيلي بالانتقال إلى مرحلة تطوير حقول مكتشفة من قبله في مياه فلسطين المحتلة على مقربة من الحدود البحرية اللبنانية، أن تضع هذه المعلومات بين أيديكم.

ثالثاً: ورد في صحيفة Jerusalem Post بتاريخ 29/10/2015 أن – الوزير الإسرائيلي (للبنى التحتية الوطنية الطاقة والموارد المائية) يوفال ستينيتز قد التقى المدير التنفيذي لشركة ENI الإيطالية دسكيلازي بهدف تعزيز التعاون بين الشركة وإسرائيل ومصر وقبرص، حول المسائل المتعلقة بالغاز وبحماية أمن الطاقة في إسرائيل وأوروبا.

ومن أبرز ما تم تداوله في هذا الاجتماع هو الاقتراح الذي تقدم به ستينيتز لدسكيلازي حول قيام شركة ENI بالاستثمار في حقلي "كاريش" و"تانين" (1.2 (Tcf حيث من المحتمل أن تتجاوز هذه الحقول (Tcf(1 حدود المياه البحرية الإسرائيلية لتصل إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، وفق ما جاء في الصحيفة.

وصرّح دسكيلازي للصحيفة أن «مشاركة موارد الطاقة المستقبلية وكذلك الصادرات والبنى التحتية للنقل بين إسرائيل، قبرص ومصر ستُساهم في تشكيل محور إقليمي للغاز لدعم أمن الطاقة الأوروبي». كما أضاف أن شركات النفط العالمية لا تزال مهتمة بالتنقيب في المياه البحرية الإسرائيلية (فلسطين المحتلة) مشدداً على أن "كل من يريد أن يكون جزءاً من التعاون الإقليمي، عليه أن يكون مرتبطاً بطريقة

”أو بأخرى بإسرائيل.

وتابعت الصحيفة أنه بعد استقالة وزير الاقتصاد الإسرائيلي أرييل درعي أصبحت صلاحيات وزارة الاقتصاد التي من صلاحياتها إدارة ملف النفط في إسرائيل في يد رئيس وزراء العدو، وهو ينوي تطبيق المادة 52 من القانون الإسرائيلي 1988 (قانون مكافحة الإحتكار) التي ستسمح له بالتهرّب من اعتراضات مفوض مكافحة الاحتكار في مسألة العلاقات الخارجية والأمن القومي وتمرير صفقة الغاز حول حقلي “كاريش” و”تانين”.

وفي ما يتعلق بخطة الغاز، أشار ستينيتز إلى أن دخول خطة الغاز حيّز التنفيذ سيؤدي إلى تطوير حقول ليفياتان، كاريش وتمار، وبعد الموافقة على خطة الغاز، ستتمكن كل من شركتي Delek Group وNoble من البقاء في حقل ليفياتان على أن تقوم الشركتان ببيع Enerfy أسهمهما في حقول كاريش وتانين خلال 4 أشهر من الإعلان الرسمي عن خطة الغاز.

إن المعلومات الواردة أعلاه تؤكد بشكل قاطع أن العدو الإسرائيلي سوف يقوم بتطوير حقلي “كاريش” و”تانين” وهذا ما دفع إلى التواصل مع العملاق الإيطالي ENI.

رابعاً: المعلومات التقنية عن حقلي كاريش وتانين –

1- حقل غاز تانين (Tanin) في رقعة Alon A تم اكتشافه في شهر شباط من العام 2012 على عمق 5551م (عمق المياه 1555م)، تم تقدير المخزون الغازي في هذا الحقل بـ1,2 تريليون قدم مكعب من الغاز.

2- حقل غاز كاريش (Karish) الأقرب إلى الحدود اللبنانية في رقعة Alon C: تم اكتشافه في شهر أيار من العام 2013 على عمق 4800م (1740م عمق المياه) يُقدّر المخزون الغازي في هذا الحقل بـ1 تريليون قدم مكعب من الغاز.

خامساً: في الخطر المحدق: يتمثل الخطر المحدق بالموارد البترولية اللبنانية الآن بأن العدو الإسرائيلي قد بدأ سعيه الحثيث لتطوير هذين الحقلين من خلال جذب شركات أجنبية إلى هذا المضمار –.

ويبدو أنه بدأ بتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال بعد لقاء نتنياهو المدير التنفيذي للعملاق الإيطالي ENI وهي شركة قد تم تأهيلها وفق دورة التأهيل المسبق التي أجرتها هيئة إدارة قطاع

البترول في الربع الأول من العام 2013 للعمل في البحر اللبناني وعرض حقلي "كاريش" و"تانين" عليها بغية تطويرهما بعد تنازل الأميركية عنهما Noble شركة.

قد تكون صرفت النظر عن ENI يُعدّ هذا مؤشراً خطيراً لأن شركة الاستثمار في لبنان نظراً إلى التأخير الحاصل في دورة التراخيص وتعمل على تجميع الاكتشافات الحاصلة في بحر فلسطين المحتلة وقبرص واكتشاف زهر/ المصري وربط الانتاج بالأسواق الإقليمية عبر خطوط الغاز الطبيعي والأسواق العالمية لا سيما الأوروبية منها عبر الغاز من تحويل الغاز الإسرائيلي ENI والذي تسعى شركة LNGالمسال حصّة فيه ENI والقبرصي إلى معمل دمياط المصري لتسييله والذي تملك تبلغ 40% .

هذا التحالف الغازي يُشكل تحدياً وخطراً على لبنان للأسباب الآتية:

1- قرار البدء بتطوير حقل «كاريش» القريب من حدود لبنان مع احتمال عال بتداخل الموارد الغازية مع لبنان.

2- الانعطاف الاستراتيجي في توجه شركة ENI للاستثمار في لبنان بحيث تكون قد قررت عدم العمل في لبنان واختيار إسرائيل كشريك لها.

3- نسج تحالف مُصدّري الغاز في المتوسط مع إسرائيل الأمر الذي يُحاصر لبنان طاقوياً ويجبره في المستقبل على اعتماد حلول قد تكون مكلفة للتصدير أو القبول بالتطبيع مع العدو الإسرائيلي طاقوياً.

وكانت هيئة ادارة قطاع البترول قد رفعت في العام 2013 كتابا الى وزير الطاقة والمياه انذاك جبران باسيل حول «المكامن الجنوبية اللبنانية والخطر الاسرائيلي»، اوصت فيه بوجوب اتخاذ الخطوات «السريعة» الآتية:

المضي قدما في اقرار مرسومي تقسيم المياه البحرية اللبنانية على شكل رقع (بلوكات) ودفتر الشروط لدورة التراخيص الاولى ونموذج اتفاقية الاستكشاف والانتاج.

استكمال الخطوات التنفيذية لدورة التراخيص الاولى وصولا الى تلزيم البلوكات لبدء نشاطات الاستكشاف والانتاج في اسرع وقت ممكن، للحد من الخطر الاسرائيلي المتربص بالموارد البترولية اللبنانية في جنوب لبنان.

التقيّد بالإستحقاقات المحددة بموجب خطة العمل والموافق عليها من قبل مجلس الوزراء بالقرار 41 تاريخ 27/12/2013.